فلا تكون بمعنى لئلا وايضا ما كان اصلا في بابه لا يجعل بمعنى الغير وايضا
فان ان وليت الفعل فيكون اولى ولو جردت لئلا من اللام نحو جئت لئلا يفعل
جاز الامران فان جعلت ناصبة دامت اللام مقدرة قبلها وان جعلت جارة
كان الفعل بعدها منصوبا بان مضمرة تنتصب بعد اللام بدليل ظهورها في
الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت ماخا لسائلة حتما ان تغرر خدعا مرسه
وما تقدم من كون لئلا حرفا مصدريا وتكون حرف جر هو مذهب جمهور البصريين
وقال الاخفش لا تكون الا حرف جر وقال الكوفيون لا تكون الا ناصبة للفعل
وتاولوا ما يوهم خلاف ذلك على تقدير فعل ما ذا فرع لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها عند
الجمهور خلافا للكسائي حيث اجاز حيث النحو في اتعلم ولو فصل بين الفعل
وفي لم يبطل عملها خلافا له ايضا سمع حتى في قيل اريد بالنصب وجر
الرفع والصحيح ان الفصل بهما لا يجوز في الاختيار واما ان فاقسامها
عشرة اربعة ثابتة وهي ان تكون زائدة ومفسرة ومصدرية وتنقسم الى مخففة
من ان والى ناصبة للمضارع وستة لم تثبت وهي ان تكون بمعنى لا وبمعنى
لئلا وبمعنى اذ وبمعنى المخففة وشرطية وجازمة ولهذا قال في التسهيل ولا
تجزم بها خلافا لبعض الكوفيين ونقله عن عمر عن عبد وحكى اللحياني انها لغة
بني صباح وقال الرواسي فصحاء العرب تنصب بان واخواتها الفعل ودونهم
قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وقد انشدوا على ذلك ابياتا فاما الزائدة
فهي التي دخولها في الكلام خروجها وزيادتها مطردة بعد لما كقوله تعالى فلما ان
جا البشير وبعد لما ان جات رسلنا وبين القسم ولو كقوله

فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم وزيادتها بعد
ما في الجر شاذ كقوله كان طبيه تعطو الى وارق السلم في رواية الجر فانه روي به
وبالرفع والنصب وقيل اصل كان طبيه كأن بالتشديد واذا كانت زائدة عملت
عند الاخفش مستدلا بقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وبالقياس على

حرف الجر الزائد ورد بانها في الاية مصدرية لتاولها ما لنا بما منعنا وايضا
اختصاص الحرف باقسام زيادة فعل بخلاف ان فانها زال اختصاصها بدليل
دخولها على الاسم في نحو كان طبيه واما المفسرة فهي التي تحسن في موضعها
اي وعلامتها ان تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه كقوله تعالى
فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملا منهم ان امشوا اي انطلقت
السنتهم بهذا القول فان لم تقع قبلها جملة كانت مصدرية نحو اشار الي ان
اصبر ولا تقع المفسرة بعد صريح القول عند الاكثر واما المصدرية فهي
التي توصل مع صلتها بمصدر فان عملت فيها فعل علم في المخففة من الثقيلة و
الفعل بعدها مرفوع لقوله تعالى افلا يرون الا يرجع علم ان سيكون للعدد
انه سيكون خففت بحذف اسمها وبقي خبرها جملة وان عمل فيها غير العلم
والظن فهي الناصبة للفعل لقوله تعالى وان تصوموا والذي اطمع ان يغفر
لي والفرق بين وبين ان تلك ثانية لفظا ثلاثية وضعا وهذه ثنائية
لفظا ووضعا وان عمل فيها فعل ظن دال على الرجحان جاز الامران بالاعتبارين
والمصدرية اكثر ولذلك اجمعوا على قراءة قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا واختلفوا
في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة والى هذا التفصيل اشار بقوله لا بعد علم
اي انصبا ان الا ان تكون بعد علم فارفع واشار الى رجحان النصب بعد الظن بقوله
لظن بعد علم فانصبا وعلى ضعف الرفع بقوله والرفع صحح وبقوله واعتقد
اي حيث رفعت بها اعتقدانها المخففة من ان المفتوحة المشددة وشرط
العلم الذي ترفع ان بعده ان لا يقبل التاويل بغيره فان قبله جاز النصب لا جزم
ان سيبويه اجاز النصب في نحو ما علمت الا ان يقوم قال لانه كلام خرج مخرج
الاشتان فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم ومنع ابو العباس ووقوع
الناصبة بعد العلم واجاز سيبويه والاخفش الرفع بها بعد الخوف والعلم
لتيقنه نحو خفت ان لا تفعل وخشيت ان لا تقوم بالرفع وتبعه المبرد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)